ISSN: 1817-6798 (Print)
Journal of Tikrit University for Humanities
available online at: http://www.jtuh.tu.edu.iq

Popular Differences Within African Society and their Impact on Internal Wars: 1960 - 1994 (Congo) as a model

Assistant lecturer Usama Hemid Khalil

College of Arts
Department of History

Email: usama_hemid@yahoo.com

Mobile: 07701716515

***Keywords*:**
Africa
Mozambique
Congo
civil war
cold war

A R T I C L E I N F O

Article history:
Received 27 Dec. 2019
Accepted 7 Jan 2020
Available online 26 Jan 2020
Email: adxxx@tu.edu.iq

A B S T R A C T

The civil wars phenomenon is one of the most dangerous phenomena witnessed by the African continent since independence until the present time, due to what these wars have caused of killing hundreds of thousands of people and the displacement of millions of them as refugees, and the destruction of social and economic infrastructure, and even reached the point of the collapse of states and the emergence of African axes supporting this or that party, in addition to the international interference that these wars resulted in, directly or indirectly. This and other reasons made the African continent one of the poorest and most turbulent in the world. there were a number of civil wars that continued from the period of the Cold War until after (Sudan, Rwanda, Burundi, the Democratic Republic of the Congo), other wars that broke out during the Cold War period and then ceased (Nigeria, Mozambique, Chad), and third wars that broke out in the post-term period Cold War (Somalia, Liberia, Sierra Leone). The problem of civil wars arises primarily from conflicts that may be ethnic, sectarian, class, etc., and may be a reflection of various external factors.

© 2020 JTUH, College of Education for Human Sciences, Tikrit University

DOI: http://dx.doi.org/10.25130/jtuh.27.2020.12

Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities

الاختلافات الشعبية داخل المجتمع الافريقي وأثرها في الحروب الداخلية ١٩٦٠ – ١٩٩٤ (الكونغو) أنموذجاً

م.م. اسامة حيمد خليل/جامعة تكريت/ كلية الآداب – قسم التاريخ

الخلاصة:

تعد ظاهرة الحروب الأهلية واحدة من أخطر الظواهر التي شهدتها القارة الأفريقية منذ الاستقلال وحتى الوقت الحاضر ،نظرا لما تسببت به هذه الحروب من قتل مئات الآلاف من الأشخاص وتهجير الملايين منهم كلاجئين ، وتدمير للبنية التحتية الاجتماعية والاقتصادية ، وحتى وصلت إلى نقطة انهيار الدول وظهور محاور أفريقية تدعم هذا الطرف أو ذاك ، بالإضافة إلى التدخل الدولي الذي أسفرت عنه هذه الحروب ، بشكل مباشر أو غير مباشر ، وكل هذا وغيره جعل القارة الأفريقية واحدة من أفقر وأكثر

المناطق اضطرابا في العالم. كان هناك عدد من الحروب الأهلية التي استمرت من فترة الحرب الباردة إلى ما بعدها (السودان ورواندا وبوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية) ، والحروب الأخرى التي اندلعت خلال فترة الحرب الباردة ثم توقفت (نيجيريا ، موزامبيق ، تشاد) ، والحروب الثالثة التي اندلعت في فترة ما بعد الحرب الباردة (الصومال وليبيريا وسيراليون). تنشأ مشكلة الحروب الأهلية في المقام الأول عن النزاعات التي قد تكون عرقية أو طائفية أو طبقية ، وما إلى ذلك ، وقد تكون انعكاسا للعوامل الخارجية المختلفة.

المقدمة :

تعد ظاهرة الحروب الأهلية من أخطر الظواهر التي شهدتها القارة الأفريقية ، بحكم ما أدت إليه هذه الحروب من قتل مئات الألوف من البشر وتشريد الملايين منهم كنازحين أو لاجئين ، وتدمير البنية الأساسية الاجتماعية والاقتصادية ، بل ووصل الأمر إلى حد انهيار دول وظهور محاور أفريقية تؤيد هذا الطرف أو ذاك ، فضلاً عما أسفرت عنه من تدخلات دولية بصورة مباشرة أو غير مباشرة ، وكل هذا وغيره جعل القارة الأفريقية من أفقر قارات العالم وأكثرها اضطراباً.

واللافت للانتباه في تلك الظاهرة أنها عصفت بدول قديمة (أثيوبيا و ليبيريا) ، ودول حديثة (الصومال و أنغولا) ، وامتدت في ربوع القارة ، دونما تمييز بين دول فرانكفونية (رواندا و بوروندي و تشاد) ، وأخرى انجلوفونية (نيجيريا و أوغندا) ، او لوزيفونية (أنجولا و موزمبيق و غينيا و بيساو) ، وعربية (السودان و الصومال).

ثم أنها لم ترتبط بإقليم معين داخل القارة الأفريقية فنجدها في الشرق (الصومال و أثيوبيا و أوغندا) ، وفي الغرب (نيجيريا و ليبيريا و سيراليون و غينيا و بيساو) ، وفي الوسط (رواندا و بوروندي و الكونغو الديمقراطية) ، وفي الجنوب (أنجولا و موزمبيق) ، وفي الشمال (السودان و الجزائر).

وفضلاً عما تقدم الملاحظ أنها تخطت الحدود الأيدولوجية ، فقد جرت الحروب الأهلية في دول تأخذ بالتوجهات الاشتراكية (إثيوبيا و الصومال و أنجولا) ، وأخرى تأخذ بالتوجهات الرأسمالية (ليبيريا و نيجيريا و الكونغو الديمقراطية و أوغندا) ولم تكن هذه الحروب مقصورة على مدة محددة من دول اخرى ، وأن كانت قد اختلفت نوعياً ، وازدادت ضراوة هذه الحروب بصورة أسفرت عن آلاف القتلى وملايين المشردين ، بل وصل الأمر إلى انهيار دول مثل (الصومال و غينيا و بيساو و ليبيريا و سيراليون) .

وعلى وفق تلك المعطيات ارتأى الباحث دراسة الاختلافات الشعبية داخل المجتمع الافريقي وأثرها على الحروب الداخلية ١٩٦٠ – ١٩٩٤ الكونغو انموذجاً ، لما يحمله من تطورات جسيمة من خلال

تقسيمه الى عدد من الموضوعات التي تناولت جوانب متعددة من الاختلافات الشعبية داخل المجتمع الافريقي ، وانتهت بخاتمة استنتاجية حصيلة للبحث .

أولاً: لمحة تاريخية عن اسباب الحروب في القارة الافريقية .

لقد ذهب عدد من الأكاديميين والمسؤولين إلى رد كل الصراعات العنيفة في العالم الثالث ، ومنها أفريقيا إلى مجموعة العوامل المتشابكة ذات الطبيعة الداخلية مثل : ارتفاع معدل النمو السكاني ، نقص الأرض ، الزيادة السريعة في عدد الشباب ، الوافد إلى سوق العمل ، وتدهور البيئة نتيجة للتصحر وتعرية التربة ، والتلوث ، وعدم العدالة في توزيع الدخول ، واختلال التوازن بين الدول النامية والدول المتقدمة الخ ، وحاول هذا الفريق الاستدلال على وجهة النظر هذه بالعودة إلى التقارير السنوية لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية [١].

وقد توصل هؤلاء إلى القول بأن هناك علاقة طردية بين ظاهرة الفرقر وبين ظاهرة الصراع وما يواكبها ويتبعها من ظاهرة الحروب الأهلية ... ، غير أن عملية الارتباط بين الفقر والحروب الأهلية ليست قوية ، ذلك أن المستويات العليا للصراع السياسي داخل المجتمعات إنما هي سبب في فقرها الدائم[٢].

فالمجاعات ، على سبيل المثال ، إنما هي نتيجة ليست سبباً للعنف ، ذلك أن الحروب الداخلية تدمر البنية الأساسية وتدمر الاستثمارات ، وتدمر رأس المال الاجتماعي ، وتؤدي إلى التدهور البيئي ، ثم أن العديد من الدول ذات الدخول المنخفضة قد تقدمت بخطى سريعة بعد أن تحقق فيها الاستقرار ، وانخفض مستوى الصراع الداخلي فيها[٣].

ان القول بأن العلاقة بين مستوى التنمية والعنف – بين عدم العدالة في توزيع الدخل والعنف – و بين أي متغير اقتصادي والعنف الذي يولد ظاهرة الحروب الأهلية ، إنما هي علاقة معقدة إلى حد كبير بشكل لا يسمح لنا بالقول بأن المستويات المرتفعة من الدخل ، أو تقليل عدم العدالة أو تقليل النمو السكاني يمكن أن يغير الظروف السياسية التي تقود إلى الحروب ، بل على العكس مما تقدم فأن السياسات الرامية إلى التحديث ، وإعادة توزيع الدخل بين الجماعات والأقاليم داخل الدول الواحدة ، إن كان لها ان تخفف من مستوى الصراع في بعض الدول، إلا أنها في المجتمعات التعددية يمكن أن تؤدي إلى المزيد من البطالة ، والاختلال في التوزيع بين الجماعات والأقاليم ، بشكل يؤدي إلى اشتعال الصراع والحروب الأهلية [٤].

وفي مواجهة المقولة السابقة والتي ترد أسباب ظاهرة الحروب الأهلية في أفريقيا إلى عوامل داخلية ، ظهرت مقولة أخرى تردها إلى عوامل خارجية ، ومفادها أن انتهاء الحرب الباردة قد أسفرت عن تزايد حالات الحروب الأهلية ، ذلك أنه في فترة الحرب الباردة كان بمقدور كل معسكر أن يقدم العون

لحلفائه لتحقيق الاستقرار ، ولو بالقوة لتحقيق مصالحه ، ثم أنه كل معسكر كان قادراً على ضبط سلوك حلفائه بشكل لا يسمح لهم بتصعيد الصراع الداخلي إلى الحد الذي يقود إلى مواجهة القوى الكبرى ، أو يقود إلى حرب أهلية طاحنة [٥].

وما أن انتهت الحرب الباردة سنة ١٩٩٢م ، وانهار الاتحاد السوفيتي فلم تعد هناك حاجة لمساندة الحلفاء في دول العالم الثالث ، فوجدت الأنظمة التسلطية نفسها من دون سند دولي من جهة ، ومن دون ضابط يضبط إيقاع سلوكها من جهة أخرى ، فغالت في استعمال القمع ضد المعارضة أفراداً أو جماعات ، وفي المقابل فأن حركات المعارضة باتت بإمكانها الحصول على السلاح بسهولة من السوق العالمي ، بتمويل من مبيعات المخدرات ، أو بإعانات من أبنائها المهاجرين للخارج ، أو بعون من الدول المجاورة بشكل أدى إلى تكثيف الصراعات والحروب الأهلية ، وما يترتب عليه من مخاطر وتهديدات ، غير أن هذه المقولة لا تفسر أسباب الصراع ، وذلك أن الحرب الأهلية وجدت أثناء الحرب الباردة كما وجدت بعدها ، وأن كانت قد زادت حدة وضراوة في المدة الأخيرة ، فأن ذلك يعد مؤشراً على أن العوامل الدولية هي عوامل مساعدة فقط في كبت الصراع الداخلي أو تأجيجه ، وليست عوامل يمكن الاستناد إليها في تفسير ظاهرة الحروب الأهلية [٦] .

وإذا كانت المقولتان السابقتين لا تنهضان في تفسير ظاهرة العنف والصراع وبالتبعية الحروب الأهلية ، وإذا كان يمكن اعتبار كل الأسباب الآنفة الذكر عوامل مساعدة في تأجيج الصراع ، وليست عوامل أساسية أو أصلية ، فلم يعد هناك من مفر غير إعادة البحث والتفتيش عن المصدر الأصيل والحاكم لمثل تلك الصرعات والحروب ، اذ ان ظاهرة العنف والحروب الأهلية ترد إلى ازمة الاندماج الوطني التي عاشتها الدول الأفريقية منذ الاستقلال سنة ١٩٦٠م ، والتي جعلت من الصعوبة بمكان على النظم الحاكمة " بناء الدولة أو بناء الأمة [٧] .

فبالرغم من شيوع ظاهرة التعددية في معظم مجتمعات دول العالم ، إلا أن مشكلة التعددية في المجتمعات الأفريقية على درجة كبيرة من التعقيد ، ذلك أنه رغم الخفة السكانية النسبية لمعظم الدول الأفريقية – ثلثي الدول الأفريقية جنوب الصحراء لا يزيد عدد السكان في كل منها على خمسة ملايين نسمة – إلا أن بعضها يضم داخل حدوده ما يزيد على مئة جماعة إثنية ، ثم أنه يقدر نصف عدد اللغات في العالم هي لغات أفريقية ، وقد ألقى ذلك بكاهله على الدول الأفريقية الحديثة ، التي فرض عليها هذا الواقع ضرورة العمل على تعزيز الشعور بالولاء الوطني ، وتجسيد مفهوم المواطنة بين الأغلبية العظمى من جماعتها الإثنية ، والتي تختلف لغاتها وثقافتها ودياناتها ومؤسساتها الاجتماعية والسياسية وقيمتها اختلافاً بيناً ، وذلك بغية تحقيق الاستقرار السياسي [٨] .

غير أن الكثير من أنظمة الحكم الأفريقية قد عجزت عن التعامل مع هذه المشكلة ، أم لتعقيداتها وأما لفساد هذه الأنظمة ، وتحيزاتها لجماعة إثنية على حساب غيرها ، مما أضعف قدراتها التوزيعية على

الوفاء ولو بالحد الأدنى من مطالب مختلف الجماعات الإثنية ، وأما لاتساع مساحة أقاليم الدول الأفريقية وسيادة الطابع الصحراوي أو الغابي عليها ، وهو ما أقعد نظم الحكم فيها عن تحقيق السيطرة على كامل الأقاليم ولو كرهاً ، وذلك لتخلف طرق ووسائل النقل فيها ، وأما نتيجة لتداخل الجماعات الإثنية عبر حدود الدول المجاورة بشكل حال من دون إمكانية تحقيق السيطرة على كامل المواطنين ، وأما نتيجة لتدخلات قوى إقليمية ودولية رأت من مصلحتها ضرورة تفويض الاستقرار في هذه أو تلك لاعبة على أوتار الاختلافات الإثنية ، وتعرض هذه الجماعات أو تلك للاضطهاد والقمع على يد الجماعة الحاكمة[٩].

إزاء ذلك بات من الصعوبة على نظم الحكم الأفريقية إدارة تلك الأزمة سلمياً في هذا التعدد الإثني ، وما حمل في طياته من تشتت في الولاءات الفرعية التي علت – أن لم تكن تجب – الولاء الوطني ، ولقد حاولت بعض نظم الحكم الإفريقية إدارة الأزمة بالأخذ بواحد أو أكثر من الأساليب الثلاثة التالية :

أولاً : اسلوب الاستبعاد أو الفصل : وهو الأسلوب الذي طبقه النظام العنصري في جنوب أفريقيا لفصل الجماعات الأفريقية عن الجماعة البيضاء في إطار من البانتوستانات [١٠]، تحت دعوى استحالة التعايش ، وقد فشل هذا الأسلوب فشلاً ذريعاً [١١].

ثانياً : أسلوب الاندماج الطائفي الإكراهي : والذي يقوم على استيعاب كافة الجماعات الإثنية الأخرى في إطار من ثقافة ولغة وديانة الجماعة الحاكمة وقد طبق هذا الاسلوب في اثيوبيا ، كما طبق في مواجهة الجنوبيين ، ولكنه فشل هو الآخر في تحقيق الاستقرار [١٢] .

ثالثاً : أسلوب الاندماج الوظيفي : وهو يبدأ من تقاسم السلطة والثروة بين الجماعات المختلفة داخل الدولة الواحدة ، إلى إعطاء الحكم الذاتي للأقاليم والجماعات المختلفة ، إلى الأخذ بفيدرالية الدولة إلى منح حق تقرير المصير والاستقلال ، وهذا الأسلوب لم يطبق في أفريقيا إلا نادراً ، وحتى في الحالات التي طبق فيها تقاسم السلطة (جنوب أفريقيا) ، والحكم الذاتي (السودان) والفيدرالية (نيجيريا ، الكاميرون ، تنزانيا) ، فأنه فشل في تحقيق غاياته مما يفصح عن أن اللجوء إليه كان بمثابة عمليات تكتيكية مرحلية ، للعودة إلى الاندماج الإكراهي الطائفي مرة أخرى [١٣] .

غير أن تجربة جزيرة موريشيوس سنة ١٩٦٨ عندما تسلم السلطة فيها حزب العمل أعطت مثالاً حياً على أن هناك إمكانية للتعامل مع الاختلافات الأثنية واستيعابها في الهياكل الاجتماعية والسياسية ، من خلال نظام انتخابي يسمح بتمثيل مختلف الجماعات ، ونظام اقتصادي يسمح بتحقيق قدر من عدالة التوزيع ومن خلال سياسة ثقافية داعمة لمختلف اللغات والعقائد ، وقد ولد ذاك الامر شعوراً بالوحدة في إطار التنوع [١٤].

إن أزمة الاندماج الوطني في أفريقيا على النحو الذي حددناه ، والتعامل معها بالشكل الذي تم تحليله قد أسفر عن حروب أهلية متعددة داخل المجتمعات الأفريقية ، مع امكانية استمرارها وتفاقمها طالما بقيت المشكلة الرئيسية – الاندماج الوطني – من دون حل سلمي مقبول يكفل تحقيق الحد الأدنى من مطالب مختلف الجماعات الأثنية ، وبالشكل الذي يسمح بتعميق الولاء الوطني وإعلائه على ما عداه من ولاءات [١٥].

ثانياً: الحرب الاهلية في دولة الكونغو الديمقراطية .

هناك العديد من النماذج للحروب الأهلية الأفريقية التي عاشت تلك الحروب الداخلية ، الا ان بحثنا يختص بدولة الكونغو لخصوصيتها عند الباحث :

عندما استقلت الكونغو سنة ١٩٦٠ سرعان ما تأزمت الأمور بإعلان " موريس تشومبي " (Moïse Tshombe) [١٦] في ١١ تموز١٩٦٠م استقلال إقليم " كاتنجا " Katanga Province [١٧] وانفصاله عن الدولة المركزية ، وربما يرجع ذلك إلى اختيار " باتريس لومومبا "(Patrice Lumumba) [١٨] رئيساً للوزراء ووزيراً للدفاع و "جوزيف كازافوبو"(Joseph Kasa–Vubu) [١٩] رئيساً للجمهورية عند تشكيل الحكومة التي ستتولى السلطة في البلاد بعد الاستقلال ، خصوصاً وأن " موريس تشومبي " هدد في حينه بانفصال كاتنجا عن الدولة الجديدة ، واتهم حكومة " ليوبولد فيل " Lywbwld Fil [٢٠] ، باعتمادها على غالبية برلمانية من المتطرفين الذين حصلوا على السلطة من خلال انتخابات مزورة ، وطلب من رئيس وزراء روديسيا Rhodesia [٢١] لان سميث Lan Smith ، ونياسا لاند Nyasaland [٢٢] مساعدته لإقرار النظام والأمن [٢٣] .

وكان إعلان استقلال الإقليم سبباً في ازدياد الاضطرابات داخل البلاد ، واستمرت الفوضى مدة ثلاثين شهراً ، تعرضت فيها البلاد إلى أخطر أزمة سياسية تواجه دولة حديثة الاستقلال في إطار من الصراع على الثروات الضخمة والمتنوعة [٢٤].

وقد تتابعت الأحداث في الكونغو خلال أوائل أيلول١٩٦٠م ، أذ أعلن رئيس الدولة " كازا فوبو " kaza Fubu عن توليه وزارة الدفاع ، وإقصاء لومومبا عن منصبه وإحلال " جوزيف إيليو "[٢٥] (Joseph Ileo) في منصبه ، وفي حين أعلن لومومبا أنه ما يزال رئيساً للوزراء ، ووزيراً للدفاع ، وأن " كازا فوبو " خائن ، ولم يعد رئيساً للجمهورية لتبدأ بذلك أزمة دستورية أخرى في إطار الصراع على السلطة ، انتهت بقيام " جوزيف موبوتو "[٢٦] (Joseph Mobutu– Mobutu Sese Seko) بانقلاب عسكري ضد حكومة " لومومبا " في ١٤ أيلول١٩٦٠م ، وبالرغم من انعقاد مجلس الأمن في شباط ١٩٦١م ، وبناءً على طلب من الاتحاد السوفياتي (سابقاً) للنظر في مسألة القبض على " لومومبا " وسجنه دون اتهام موجه إليه ، فإن الولايات المتحدة الامريكية أصرت على أن مسألة القبض تلك مسألة داخلية ، وبالتالي فشل المجلس في اتخاذ قرار وأحيل الموضوع إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة [٢٧].

وفي شباط ١٩٦١م أيضاً أعلن عن مقتل " لومومبا " على يد مرتزقة تابعين " لتشومبي " وبإيعاز من " كازا فوبو " وبمساعدة " موبوتو " لتبدأ البلاد مرحلة من الفوضى والحرب الأهلية المستعرة ، فبالرغم من تشكيل حكومة جديدة إلا أنها ظلت عاجزة عن فرض سيطرتها على جميع الأقاليم ، مما شجع المتمردين في إقليم " كيفو " Kivu [٢٨] الشرقي على إعلان العصيان على الحكومة ، في الوقت الذي ظل فيه إقليم " كاتنجا " خارجاً عن السلطة المركزية ، وقد أدى تدخل قوات الأمم المتحدة واشتباكها بالفعل مع القوات العسكرية الكاتنجية ، في ثلاث جولات في أيلول وفي كانون الاول من عام ١٩٦١م ، ثم في كانون الاول ١٩٦٢م ، إلى إنهاء حالة الانفصال ، وعودة الإقليم تحت سيطرة الحكومة المركزية[٢٩].

وعندما قام " كازا فوبو " بحل البرلمان عام ١٩٦٣م فقد أدانت الأحزاب الوطنية ذلك العمل ، وشكلت تنظيماً يسمى " المجلس الوطني للتحرير " ، واشتعلت الحرب وانتشرت في أرجاء البلاد في الوقت الذي قام فيه " كازا فوبو " باستدعاء تشومبي ليعهد إليه بتشكيل الحكومة ، لاسيما وأنه كان قد بدأ في تكوين قوة مسلحة ، وبدأ يتصل بالحركات الوطنية داخل البلاد لتخفيف الضغوط الواقعة عليه ، إلا أن هذا الإجراء لم يلقى قبول الزعماء الأفارقة ولم يعترفوا به ، ومن ثم واصلت الفصائل المسلحة نضالها ، عندها أدرك " كازا فوبو " أن المشكلة لن تحل بذلك الأسلوب لتحديد المشاعر الوطنية الأفريقية ، أخذ يعد لدستور جديد للبلاد في عام ١٩٦٤م يكرس به سلطاته واختصاصاته ، وفي تشرين الثاني ١٩٦٥م قام بعزل " تشومبي " وفي نفس الشهر قام " موبوتو " بالإطاحة بـ " كازا فوبو " ونصب نفسه رئيساً للجمهورية وغير أسم الكونغو إلى زائير[٣٠].

وإذا كانت الحرب الأهلية قد هدأت قليلاً بتولي " موبوتو " السلطة ، إلا انها عادت مجدداً بظهور المعارضة القوية ، فضلاً عن تجدد الميول الانفصالية في إقليم شابا (كاتنجا سابقاً) وليعيد إلى الأذهان مرة أخرى صور الصراع الداخلي المقترن بالصراع الدولي بين المعسكرين الغربي والشرقي ولتتخطى تلك الأزمة الحدود الإقليمية إلى الصعيد العالمي ، وكانت أحداث اقليم شابا هذه المرة بمثابة حربين أهليتين قادهما بعض الكاتنجيين المنفيين في أنغولا ضد حكومة الرئيس " موبوتو " انتهت الحربين بهزيمة المتمردين أمام القوات الحكومية الزائيرية المدعومة مادياً وبشرياً من جانب بعض الأنظمة الغربية والأفريقية (الولايات المتحدة الامريكية ، فرنسا ، المغرب ، جنوب أفريقيا) وهكذا ، فإن أحداث اقليم شابا لم تنشأ من فراغ ، وإنما كان لها جذوراً قديمة ظهرت في شكل حركات تمرد ضد السلطة المركزية التي كانت دائماً تتميز بعلاقاتها الوطيدة بالدول الغربية ذات المصالح الهامة في البلاد ، وكانت تلك الحركات المعارضة تعمل من الداخل وهي تنقسم إلى :

١- **معارضة عسكرية** : وتتمثل في هؤلاء الكاتنجيين الذين تدربوا في أنغولا وقاموا بحربي شابا الأولى[٣١] عام ١٩٧٧م وشابا الثانية عام ١٩٧٨ ، وقد أطلقت على نفسها (الجبهة الوطنية لتحرير الكونغو) ،

(FNLC) وتضم تلك الجبهة العديد من العناصر الإثنية والإقليمية في الكونغو Alkunghu ومنها حركة إحياء الكونغو ، والحزب الليبرالي الكونغولي.

٢- معارضة سياسية : سواء كانت معتدلة ، إصلاحية موجهة ضد " موبوتو " لأنه حرمها من امتيازات ومراكز السلطة ، أو راديكالية تقف ضد نظام " موبوتو " وتضم الحزب الشعبي الأفريقي ، والجبهة الاشتراكية الأفريقية والحزب الشعبي الثوري برئاسة " لوران كابيلا " Laurent Kabila [٣٢].

وقد ساعد على تنامي حركات المعارضة تلك اتسام حكم " موبوتو " ، بالفساد والانتهازية واستغلال النفوذ ، والطابع الدكتاتوري في الحكم ، فضلاً عن الخلل والقصور الدستوري الذي جعل سلطة " موبوتو " فوق جميع السلطات ، ومن ثم انفصال حكم " موبوتو " ، عن القاعدة الشعبية في البلاد ، فضلاً عن الأطماع الأجنبية في ثروات البلاد [٣٣].

لقد أفضت مجموعة من العوامل الداخلية والدولية إلى نجاح حركة التمرد التي قادها " لوران كابيلا " في إسقاط نظام حكم " موبوتو " أولها تصاعد حدة الأزمة الاقتصادية والاجتماعية للأسباب السابق الإشارة إليها ، فضلاً عن عدم الوفاء بالالتزامات تجاه عملية التحول الديمقراطي ، وتبني التعددية والمشاركة السياسية ، وإمعان " موبوتو " في الانفراد بالسلطة ، ومحاولة تحجيم أدوار وامتيازات العسكريين ، مما تترتب عليه لجوء البعض منهم إلى تشكيل عصابات مسلحة تقوم بالسلب والنهب والتخريب وإشاعة الرعب والفوضى في نفوس المواطنين بشكل أسفر عن تصاعد حدة الصراعات الإثنية والدينية والإقليمية وغيرها [٣٤].

وهو ما أسهم بدوره في عدم إمكانية إحداث الاندماج الوطني ، هذا من ناحية الداخل ، ومن ناحية الخارج فأن الانعكاسات السلبية للحروب الأهلية في المحيط الإقليمي ، ولاسيما بين الهوتو Hutu [٣٥] ، والتوتسي Tutsi [٣٦] بسبب امتدادها للتركيبة المجتمعية في زائير قد أسهم بدوره في تأجيج تلك الحرب ، يضاف إلى ذلك عدم رغبة الدول ذات الصلة والاهتمام بالكونغو في استمرار دعمها لنظام " موبوتو " ، وخاصة وأن ظروف الحرب الباردة قد انتهت ، ومن ثم أتاح ذلك الفرصة أمام تحالف القوى الوطنية الديمقراطية لتحرير الكونغو والذي استمر لأكثر من ثلاثين عاماً في تحديه ومقاومته للنظام الحاكم بقيادة زعيم هذا التحالف " لوران كابيلا " [٣٧].

وبالإطاحة بنظام " موبوتو " ودخول " كابيلا " العاصمة كينشاسا في ١٧ ايار ١٩٩٧م ، أعلن أنه سيتنحى عن السلطة بعد فترة انتقالية لا تتجاوز عاماً واحداً ، يتم بعدها إجراء انتخابات عامة ، وعلى تلك الشاكلة تم حل الأحزاب السياسية التقليدية وتم تغيير أسم الحزب الحاكم إلى " حزب تحالف القوى الوطنية " ، وقد اصدر كابيلا في ٢٨/أيار/١٩٩٧م مرسوماً لتسير الامور في البلاد [٣٨] ، وتمتع بموجبه بصلاحيات شبه مطلقة وسيطر على السلطتين التنفيذية والتشريعية والقوات المسلحة والخزانة العامة وحل جميع المؤسسات القديمة ، وألغى منصب رئيس الوزراء وتولى بنفسه وزارة الدفاع ليكرر بذلك ما فعله

سابقيه ، أذ نقض تعهداته ووعوده بتسليم السلطة للمدنيين وإجراء انتخابات ديمقراطية ، و عمل على تكريس السلطات والمناصب العليا لصالحه ولصالح أقاربه وأصدقائه ، ثم حل الأحزاب السياسية باستثناء حزبه ، وأمر باعتقال أعداد كبيرة من المعارضين ونفي آخرين خارج البلاد [٣٩].

في إطار سياسته الرامية لإضعاف القوى السياسية المناوئة سواءً بالإقصاء أو بالاحتواء ، وبالتالي فلم يكن نظام " الرئيس كابيلا " إلا صورة أخرى من صور الفساد والمحسوبية والدكتاتورية وهو الأمر الذي أسهم في اندلاع الحرب الأهلية في الكونغو من جديد [٤٠].

لقد تدهورت الأوضاع داخل البلاد في تموز ١٩٩٨م عقب إعلان عناصر (التوتسي ، ألبانيا مولينجي) عزمها على تشكيل جبهة لتحرير الكونغو من سيطرة " كابيلا " وأعوانه ، وزحفت قواتها صوب " كينشاسا " وأوشكت أن تستولي عليها عندما نجحت في الوصول إلى ضواحيها وأستولت على " سد أنجا " الذي يزود العاصمة بالكهرباء ، إلا أن لجوء " كابيلا " للاستعانة بقوات من الدول المجاورة مثل : (أنجولا ، وزيمبابوي ، وناميبيا) قد أسهم في إيقاف زحف المتمردين ، واسترداد " سد أنجا " ومن ثم رجحت كفة الصراع لصالح " كابيلا " وتحالفه في مواجهة قوات المعارضة التي تقهقرت وتخندقت في شرق الكونغو ، وأجزاء من جنوبها الغربي ، الا ان تلك الازمة سرعان ما عصفت من جديد عقب انضمام رواندا وأوغندا علانية إلى جبهة المعارضة لـ " كابيلا " فأتسع بذلك ميدان الحرب ، وتعذرت فرص التسوية ومحاولة الوساطة ، و شهد شهر آب عام ١٩٩٨م محاولة انقلابية للإطاحة بنظام " كابيلا " وهو ما دعاه إلى تقديم شكوى رسمية إلى مجلس الأمن [٤١].

وعلى غرار ذلك جاءت بيانات الأمم المتحدة لتركز على البعد الإنساني في الحرب وضرورة إيجاد تسوية سلمية لها ، كما حاولت منظمة الوحدة الأفريقية في آب ١٩٩٨م ، وقمة رؤساء دول البحيرات العظمى في أيلول ١٩٩٨م ، التوصل لتسوية لإيقاف التداعيات الإقليمية لهذه الحرب الخطيرة ، وضرورة التوصل إلى تسوية مقبولة للصراع المسلح ، ولكن جميع تلك الجهود لم يترتب عليها أي حل مناسب للمشكلة ، وفي تشرين الثاني ١٩٩٨م ، أشار كوفي عنان Kofi Annan الامين العام للأمم المتحدة أن القلق من الحرب الكونغولية يكمن في تورط نحو ست دول أفريقية فيها [٤٢].

فبالرغم من تباين الرؤى السياسية بين عناصر المعارضة وتعدد قياداتها إلا أن سياق الحرب مع نظام " الرئيس كابيلا " يشير إلى وجود العديد من الحركات المناهضة والمعارضة التي قد يجمعها هدف واحد هو إسقاط نظام " الرئيس كابيلا " وأن كان بينها تفاوت في الانتماءات والولاءات السياسية والاجتماعية ، الأمر الذي يطرح معه العديد من التساؤلات والتكهنات حول حلقة الحرب المفرغة في الكونغو ، سواء نجحت المعارضة في الإطاحة بـ " كابيلا " أو استطاع هو أن يدحر المعارضين له ، إن الحرب في الكونغو طاقتها متجددة ، والأمل في إخمادها يتوقف على حسن النوايا والأفعال على المستويين الداخلي والخارجي[٤٣].

الخاتمة

رأينا ان مشكلة الحروب الأهلية تنشأ ابتداءً بصراعات قد تكون إثنية أو طائفية أو طبقية إلى غير ذلك ، وقد تكون انعكاساً لعوامل خارجية مختلفة وفي ظل جميع تلك الظروف تنشأ العديد من الآثار منها:

أولاً : آثار الحروب الأهلية :

(أ) الآثار السياسية :

بعض تلك الآثار ينصرف إلى عملية تسييس الصراعات والحروب الأهلية سياسياً بشكل يصرف الدولة عن أداء مهامها الوطنية ، بل أنها قد تصل بخطورتها إلى حد انهيار الحكومات ومؤسساتها واختفاء الدول ، وبشكل يزيد من تعقيد الصراعات والحروب ويعرقل مسارات تسويتها من جهة أخرى حالات (الصومال و ليبيريا و سيراليون و غينيا بيساو).

(ب) الآثار الاجتماعية :

وهي لا تقتصر على ما تفرزه الصراعات والحروب الأهلية من آثار سياسية ، ولكنه يتعدى ذلك ليطرح آثاراً اجتماعية خطيرة ، نتيجة لتعميق المرارات الاجتماعية في إطار تلك الصراعات والحروب بشكل يدفع إلى استدامتها ، ونتيجة للتفكك الاجتماعي الذي يضرب بعنف البناء الاجتماعي فيخل بمنظمة القيم السائدة ، ويدفع بالناس – نتيجة الإحساس بعدم الأمان – إلى تجاهل كافة الاعتبارات الأخلاقية ، فتنتشر أعمال السرقة ، والسطو ، والقتل ، والدعارة ، والاغتصاب ... الخ ، سعياً للأمان وتأمين لقمة العيش.

(ج) الآثار الاقتصادية :

أن الصراعات والحروب الأهلية تطرح آثاراً اقتصادية قد تكون أكثر حدة من الآثار السابقة ومنها تفشي الفساد تحت دعاوي مقاومة المتمردين ، ونهب واستنزاف الموارد وثروات البلاد تحت دعاوي تمويل الحرب أو إعمار ما دمرته الحرب ، كذلك تدمير المنشآت العامة وتخريب البنية الأساسية – على كلفتها – من طرق وكهرباء ومياه ... الخ ، وهو الأمر الذي يحول قطاعات هامة من الأفراد إلى عاطلين بدون عمل أو أجور بشكل يدفعهم ليكونوا بمثابة جيش من العاطلين يسهل تجنيدهم من جانب هذا الفصيل المسلح أو ذاك ، بل أن الصراع بما يدفعه من موجات فرار للمواطنين إنما يترتب عليه تدمير القوى العاملة المدربة والاحتياطي من الموارد البشرية المتنوعة ، فتتوقف عملية الإنتاج في كافة القطاعات الاقتصادية من زراعية وصناعية واستخراجية ، فتزداد الأوضاع تردياً وتدخل الدولة في حلقة من العنف والمجاعة ، فالصراعات والحروب الأهلية تؤدي إلى الفقر والفقر يدفع إلى مزيد من الصراعات والحروب ،

أكثر من ذلك فأن مثل تلك الصراعات تؤدي إلى هجرة العقول خارج البلاد ، فتفقد الدولة أثمن خبراتها ويفسح المجال أمام لوردات الحرب ليعيثوا في الأرض فساداً ويهلكون الحرث والنسل.

ثانياً : وسائل مواجهة الحروب الأهلية :

إن الآثار المترتبة على الحروب الأهلية على نحو ما رأينا ، فضلاً عن أنها تضر بالدول الدائرة بداخلها ، فأنها تلقي بتبعاتها أيضاً على الدول المجاورة في الإطار الإقليمي ، وكذلك على المجتمع الدولي ، ويتعين معها الوفاء بها لحفظ السلم والأمن الدوليين ، ومن ثم فإن مواجهة المشكلة يجب أن تتضافر بصددها جميع الجهود للقوى ذات الصلة ، و أن وضع سياسة لمواجهة أزمة الاندماج الوطني وما تفرزه من صراعات وحروب هو أمر غاية في التعقيد ، نظراً لأن التعددية الإثنية فضلاً عن العلاقات الإثنية هي ظاهرة متعددة الأبعاد ، تتداخل فيها التقاليد الثقافية مع المعتقدات الدينية مع الأهداف السياسية مع الاهتمامات الأمنية مع الطموحات الاقتصادية ... الخ ، وفضلا عن ما تقدم فإن الجماعة الإثنية ليست وحدة حصرية قائمة بذاتها متميزة كلية عن غيرها ، ذلك أنها تضم بين جنباتها أفراد ينتمون إلى طبقات وأعمار وأنواع (ذكور ، إناث) مختلفة ، بل وأحياناً ديانات مختلفة ، وأحياناً أخرى خلفيات ثقافية متنوعة وعليه فأن أي سياسات في هذا الصدد لا تحدث تأثيراً واحداً وبنفس الطريقة على الجماعة الإثنية الواحدة ، إن إيجاد الوسائل اللازمة للتعامل مع الصراعات والحروب الأهلية هو من الأمور الهامة والضرورية ويمكن في هذا الشأن الإشارة إلى بعض منها كالتالي :

(أ) الوسائل المانعة :

ويمكن القول إجمالاً أن هناك عدداً من الوسائل يمكن اتباعها في هذا المضمار منها :

١- **التغيير الدستوري :** بشكل يسمح بالاستجابة للتعدديات وللتنوع الإثني ، غير أنه يمكن القول أن أي تغييرات دستورية لا تكون ممكنة إلا في مراحل معينة من تاريخ الدولة.

٢- **اللا مركزية :** وقد أثبت الأخذ بالشكل الفيدرالي للدولة نجاعته – أحياناً – ولاسيما بالدول الكبرى مساحةً وسكاناً ، في حين أن الأشكال الأخرى من اللا مركزية والتعددية التشريعية ، والقبول بالتعددية الثقافية تبدو واعدة.

٣- **النظام الانتخابي :** ذلك أن النظم الانتخابية التي تفرض حصول المرشح على تأييد إقليمي أو إثني متوازن تدفع السياسيين إلى صياغة برامجهم الانتخابية لتحقيق مطالب مختلف الجماعات والأقاليم (نيجيريا في مرحلة سابقة) ثم أن نظام التمثيل النسبي والذي يسمح بإعطاء مقاعد البرلمان " لأفضل الخاسرين " – كما هو الحال في موريشيوس – انما يفتح السبيل أمام الجماعات الصغرى لتمثل في أجهزة الحكم.

٤- **التنوع الثقافي** : ان الاستجابة للتنوع الثقافي تتطلب اتباع سياسات عريضة في مجال التعليم والتنوع اللغوي والاختلاف الديني والثقافي ، ذلك أن التعليم الرسمي يعد من أكثر السبل ملائمة لتعزيز التفاهم والتسامح الإثني ولخلق شعور بالهوية الوطنية تتجاوز التعدديات والإثنيات.

٥-**الرشادة الاقتصادية** : فالدول التي استطاعت أن تحقق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي ، أمكنها التعامل مع المطالب المادية ومع مطالب الجماعات الإثنية المختلفة ، وفي المقابل فأن السياسات الاقتصادية الانكماشية تؤدي إلى الفقر وعدم الأمان ، وتدفع إلى الصراعات والحروب الأهلية ، ثم أن السياسات التي تؤدي إلى عدم العدالة في التوزيع – خاصة إذا ما انطبقت الإثنية المهمشة ، ورغم أن اتباع سياسات اقتصادية تعطي أفضلية لبعض الجماعات المهمشة قد تكون ناجحة في بعض المجتمعات ، إلا أنها قد تثير حفيظة الجماعات الأخرى خصوصاً في فترات التدهور الاقتصادي.

(ب) الوسائل الوقائية :

إن اندلاع الصراعات والحروب الأهلية غالباً ما يكون نتيجة للاستبعاد الاجتماعي أو للتفكك المجتمعي والذي يفتح الطريق أمام تلك الحروب والصراعات ، من خلال إضعاف الهيكل الاجتماعي ، وغالباً ما يسبق اندلاعهما إشارات تحذيرية لاحتمالات وقوعها ومراحل انتقالية حتى تصل إلى صورتها العنيفة والمدمرة.

ولذلك يمكن اللجوء إلى عدد من الأساليب للحيلولة دون وقوع مثل تلك الصراعات والحروب ومنها :

١- **احتواء الدعاية العدوانية** : أن الصراعات والحروب الأهلية تتطلبان استعداداً نفسياً للممارسة القتل من قبل جماعة تجاه الجماعات الأخرى ، وتلعب الدعاية هنا دوراً حيوياً في الإعداد النفسي للصراع والحرب ، ومن هنا فإن احتواء الدعاية من خلال دعاية مضادة ، تقدم الحقائق بطريقة متوازنة يعد أحد طرق الوقاية من اندلاع الصراع والحرب.

٢- **وقف عملية التعبئة** : ويحتاج العنف أيضاً إلى استعدادات مادية ومؤسسية فهو يتطلب الحصول على السلاح وتشكيل ميليشيات ومعسكرات تدريب ، وكل تلك العمليات يمكن وقفها أو إحباطها أو منعها من خلال فرض حظر صارم على إمدادات السلاح وعلى التعبئة العسكرية.

٣- **تدخل طرف ثالث** : وما أن يندلع الصراع أو الحرب الأهلية فأن تدخل طرف ثالث قد يكون مفيداً ، وأن كان تأثيره يبدو محدوداً في الغالب الأعم ، لقد كانت العزلة الدولية لنظام جنوب أفريقيا العنصري أحد العوامل في دفعه للدخول في المفاوضات ، غير أن التدخل الدولي في الصومال ومحاولة فرض السلام بالقوة قد فشل فشلاً ذريعاً.

ثالثاً : إدارة الأزمة :

إذا ما اندلعت الصراعات والحروب الأهلية فأنه يكون من المفيد تحديد طبيعتها لاتخاذ السبل الكفيلة للتعامل معها ومنها ما يلي :

(أ) فإذا كان الصراع أو الحرب الأهلية ذا طبيعة إثنية وغير إقليمية (رواندا ، وبوروندي) فأن المجتمع الدولي يتعين عليه التدخل لتشجيع عملية التفاوض بين الحكومة وجماعات المعارضة ، بغية إعادة توزيع السلطة أو تقاسمها بين الجماعات المختلفة وبغية إعادة توزيع الثروة ، فضلاً عن الاعتراف بالتعددية الثقافية واحترامها.

(ب) وإذا كان الصراع أو الحرب الأهلية ذا طابع إثني وإقليمي (السودان ، الصومال) فأن التدخل العسكري يمكن أن يكون أكثر مثالية في الفصل بين القوات المتحاربة تمهيداً للتوصل إلى حل بالتفاوض والاتفاق وليس فرض حل على الأطراف المتحاربة أحدهما أو كليهما.

(ج) وإذا كان الصراع أو الحرب الأهلية ذات طابع غير إثني (الصومال ، ليبيريا إلى حد ما) وكانت الحكومة عاجزة عن حماية مواطنيها بسبب ضعفها.

الهوامش

(١) عايدة العزب موسى ، غينيا بيساو وجزر الرأس الاخضر ، الجمعية الافريقية ، القاهرة ، ١٩٧٨ ، ص ١٢.
(٢) عبدالملك عودة ، السياسة المصرية ومشكلات حوض النيل ، القاهرة ، مؤسسة الاهرام ، كتاب الاهرام الاقتصادي ، العدد ١٣٥ ، نيسان ١٩٩٩ ، ص ١٩.
(٣) ابراهيم نصر الدين ، الاندماج الوطني في افريقيا والخيار السوداني ، مجلة المستقبل العربي ، بيروت ، مركز الدراسات الوحدة العربية ، العدد ٦٣ ، أيار ١٩٨٤ ، ص ٢٤.
(٤) جلال محمود رافت ، ابراهيم احمد نصر الدين ، القرن الافريقي ، المتغيرات الداخلية والصراعات الدولية ، القاهرة ، دار النهضة العربية ، ١٩٨٥ ، ص٤٣.
(٥) عايدة العزب موسى ، غينيا بيساو وجزر الرأس الاخضر ، المصدر السابق ، ص٢٥.
(٦) عبدالملك عودة ، السياسة المصرية ومشكلات حوض النيل ، المصدر السابق ، ص ٢٥.
(٧)جلال محمود رافت ، ابراهيم احمد نصر الدين ، القرن الافريقي ، المتغيرات الداخلية والصراعات الدولية ، المصدر السابق ، ص٤٧.
(٨) ابراهيم نصر الدين ، مشكله الاندماج الوطني في اوغندا ، وانعكاساتها على الاوضاع في حوض النيل ، بحث مقدم للندوة الدولية لحوض النيل ، جامعة القاهرة ، معهد البحوث والدراسات الافريقية ، أذار ١٩٩٣ ، ص٤٦٦.
(٩) شوقي الخشاب ، الحرب الاهلية في تشاد ، السياسية الدولية ، القاهرة ، مؤسسة الاهرام ، العدد ٢٠ ، نيسان ١٩٧٠ ، ص ٣٤٤.
(١٠) البانتوستانات: مناطق في جنوب افريقيا يشكل فيها السود الاغلبية السكانية ، واسم البانتوستانات هي من بانتو اي الاشخاص الذين يتحدثون لغة البانتو ، وستان معناها أرض باللغة الفارسية . للمزيد من التفاصيل انظر :
Walton R. Johnson, "AME Church and Ethiopianism in South Africa", Journal of Southern African Affairs, Vol. 3, Iss. 2, April, 1978, P.54.
(١١) اسامة حيمد خليل ، سياسة الولايات المتحدة الامريكية تجاه جنوب افريقيا ، رسالة ماجستير غير منشورة ، المنصورة ، كلية الاداب ، ٢٠١٦ ، ص١٩ – ٢٠ .
(١٢) ابراهيم احمد نصر الدين ، مشكله الاندماج الوطني في اوغندا ، وانعكاساتها على الاوضاع في حوض النيل ، المصدر السابق ، ص ٣٥٥.
(13) Peterson, Dev, Liberia, Crying For democracy, in Journal of Democracy, Vol.4, No,2, April 1996, P. 45.
(١٤) ابراهيم نصر الدين ، الاندماج الوطني في افريقيا والخيار السوداني ، المصدر السابق ص٦٥.
(15) Dixon-Fyle, Kanyhama, Prevention as the best solution in Refugees, UNHCR, No, 96, 11, 1994, P.76.
(١٦) مويس تشومبي : رجل أعمال وسياسي كونغولي. شغل منصب رئيس ولاية كاتانغا الانفصالية في الفترة من ١٩٦٠ إلى ١٩٦٣ ورئيس وزراء جمهورية الكونغو الديمقراطية من ١٩٦٤ إلى ١٩٦٥، لمزيد من التفاصيل أنظر:
- Lockwood, Edger, Op. Cit., P. 103.
(١٧) كانت كاتانغا إحدى المقاطعات الإحدى عشرة في جمهورية الكونغو الديمقراطية بين عامي ١٩٦٦ و ٢٠١٥ ، عندما تم تقسيمها إلى مقاطعات تنجانيقا ، وهوت لومامي ، ولوالابا ، وهات كاتانغا. بين عامي ١٩٧١ و ١٩٩٧ (أثناء حكم موبوتو سيسي سيكو عندما عرفت الكونغو باسم زائير) ، كان اسمها الرسمي هو مقاطعة شبعا Shaba Province ، لمزيد من التفاصيل انظر:
- Schraeder, Peter J.: United States Foreign Policy toward Africa: Incrementalism Crisis and Change, Cambridge, 1994, PP. 189-190.
(١٨) كان سياسيًا كونغوليًا وزعيمًا استقلاليًا ، وكان أول رئيس وزراء لجمهورية الكونغو الديمقراطية المستقلة (ثم جمهورية الكونغو) في الفترة من حزيران حتى ايلول ١٩٦٠. ادى دورًا مهمًا في تحول الكونغو من مستعمرة بلجيكا إلى جمهورية مستقلة. من الناحية الإيديولوجية القومية والإفريقية ، قاد حزب الحركة الوطنية الكونغولية من عام ١٩٥٨ حتى اغتياله عام ١٩٦٠ ، لمزيد من التفاصيل أنظر :
- Emerson, Rupert: Africa and United States Policy, New Jersey: Prentice-Hall Inc., Englewood cliffs, 1967, P.204.
(١٩) جوزيف كاسا فوبو سياسي كونغولي ولد سنة ١٩١٠ شغل منصب أول رئيس لجمهورية الكونغو الديمقراطية للأعوام ١٩٦٠- ١٩٦٥ ، توفيه عام ١٩٦٩ ، لمزيد من التفاصيل انظر :
- Lockwood, Edger: National Security Study Memorandum 39 and the Future of United States Policy toward Southern Africa, Vol. 4, No. 3, 1974, pp. 63-65.

(٢٠) كانت جمهورية الكونغو دولة ذات سيادة في وسط إفريقيا تم إنشاؤها باستقلال الكونغو البلجيكية في عام ١٩٦٠. من عام ١٩٦٠ إلى عام ١٩٦٦ ، كانت البلاد تُعرف غالبًا باسم الكونغو-ليوبولدفيل (تيمنا بعاصمتها) لتمييزها عن جارتها الشمالية الغربية ، والتي تسمى أيضا جمهورية الكونغو أو الكونغو برازافيل. مع إعادة تسمية ليوبولدفيل باسم كينشاسا في ١٩٦٦ ، عرفت باسم الكونغو كينشاسا حتى عام ١٩٧١، لمزيد من التفاصيل أنظر:

- McRae, Jam: A Strategy of Power and Water Transfers in South Africa, Africa Insight, Vol. 12, No.1, 1991, P. 14.

(٢١) زامبيا حاليا.

(٢٢) مالاوي حاليا.

(٢٣) جلال محمود رأفت ، احداث شابا ، دراسة تحليلية لأبعادها الداخلية والدولية ، مجلة مصر المعاصرة ، القاهرة ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والتشريعي ، العدد ٣٨٣ كانون الثاني ١٩٨١ ، ص٣٣٠.

(٢٤) ابراهيم احمد نصر الدين ، العلاقات الدولية الافريقية ، القاهرة ، مكتبة مدبولي ، ٢٠١١ ، ص٢٢١.

(٢٥) جوزيف ايليو: سياسي كونغولي عرف بكونه موالياً لبلجيكا. تولى رئاسة الوزراء بعد اقصاء لومومبا لفترتين في الاعوام ١٩٦٠ و ١٩٦١ ، لمزيد من التفاصيل انظر :

- McRae, Jam: A Strategy of Power and Water Transfers in South Africa, Op. Cit., P. 33.

(٢٦) كان سياسيًا كونغوليًا وضابطًا عسكريًا وكان رئيس زائير (أعيدت تسميتها من جمهورية الكونغو الديمقراطية في عام ١٩٧١) من ١٩٦٥ إلى ١٩٩٧. كما شغل منصب رئيس منظمة الوحدة الأفريقية من ١٩٦٧ إلى ١٩٦٨. أثناء أزمة الكونغو ، قام موبوتو ، الذي كان يشغل منصب رئيس أركان الجيش وبدعم من بلجيكا والولايات المتحدة ، بإقالة الحكومة المنتخبة ديمقراطياً من القوميين برئاسة باتريس لومومبا في عام ١٩٦٠. أقام موبوتو حكومة رتبت لإعدام لومومبا في عام ١٩٦١ ، واستمرت في قيادة البلاد القوات المسلحة حتى تولى السلطة مباشرة في انقلاب ثان في عام ١٩٦٥ ليصبح الديكتاتور العسكري في البلاد، لمزيد من التفاصيل انظر :

- Lockwood, Edger, Op. Cit., P. 79.

(٢٧) عبدالملك عودة ، سنوات الحسم في افريقيا ، ١٩٦٠ – ١٩٦٩ ، القاهرة ، مكتبة الانكلو المصرية ، ١٩٦٩ ، ص٣٠٦.

(٢٨) **كيفو** هي إحدى مقاطعات" جمهورية الكونغو الديمقراطية "الستة والعشرين، وعاصمتها بوكافو. لمزيد من التفاصيل أنظر :

- McRae, Jam: A Strategy of Power and Water Transfers in South Africa, Op. Cit., P. 76.

(29) Chertien, Jean-Pierre, Burundi, the obsession with genocide, in Current History, Philadelphia Current History inc, May1996, P.87

(٣٠) ابراهيم احمد نصر الدين ، العلاقات الدولية الافريقية ، المصدر السابق ، ص٢٣٣.

(٣١) **حرب شابا الاولى:** وهو الصراع الذي قام بين زائير (جمهورية الكونغو الديمقراطية) وانغولا ، عام ١٩٧٧ ، وكانت هذه الحرب لدعم زائد الانغولية . لمزيد من التفاصيل انظر :

- Chertien, Jean-Pierre, Burundi, the obsession with genocide, in Current History, Op. Cit., P. 67.

(٣٢) جلال محمود رأفت ، احداث شابا ، دراسة تحليلية لأبعادها الداخلية والدولية ، المصدر السابق ، ص٣٥١ .

(33) Ndarubagiye, Leonce, Burundi, the origins of the hutu-tutsi conflict, Nairobi, 1996, P.67.

(34) Osaghane, eghosa E, Ethnicity, Class And Struggle For State Power in Liberia, Dakar, Codesria, Monograph Series 1996, P.78.

(٣٥) **الهوتو :** مجموعة عرقية بانتوية من منطقة البحيرات العظمى الافريقية ، توجد بشكل كبير في رواندا و بوروندي ، والاجزاء الشرقية من جمهورية الكونغو الديمقراطية ، كانت احدى طرفي الصراع في عمليات التطهير العرقي التي حصلت في بوروندي . لمزيد من التفاصيل انظر :

- Ndarubagiye, Leonce, Burundi, the origins of the hutu-tutsi conflict, Op. Cit., P. 108.

(٣٦) **توتسي :** وهي احد ثلاث شعوب التي تعيش في منطقة البحيرات العظمى الافريقية ، وخصوصاً في رواندا وبروندي ، ويبلغ تعدادهم ٢,٥ مليون نسمة ، معظمهم من الكاثوليك وأقلية مسلمة ، ويمثلون ١٥% من سكان رواندا ، بينما يمثل الهوتو ٨٤% ، تعرض التوتسي الى ابادة كبيرة خلال الابادة الجماعية في رواندا ، قتل فيها مئات الالاف من التوتسي . لمزيد من التفاصيل انظر :

- Osaghane, eghosa E, Ethnicity, Class And Struggle For State Power in Liberia, Op. Cit., P. 67.

(37) Tuedten, Inge, Angola, Struggle for Peace And Reconstruction, Boulder, Westview press, 1997, P.65.

(38) Chertien, Jean-Pierre, Burundi, the obsession with genocide in Current History, Philadelphia Current History inc, May 1996, P. 256.
(39) Colville Rupert, unsafe and unsecure, in Refugees, UNHCR, No. 96, 11, 1994, P. 103.
(٤٠) ابراهيم احمد نصر الدين ، العلاقات الدولية الافريقية ، المصدر السابق ، ص٢٧٧.
(41) Hofmann, Rainer, Refugee Law in Africa in Law and State, Vol. 39, 1989, P. 77.
(42) Kwakwa, Edward, the Refugee phenomenon in Afrdica, in African Topics, London, Africa Periscope Communication, Jan,1996, P. 254.
(43) Weiner, Maron, Bad Neighbors, Bad Neighborhoods, An inqury Into the causes of Refugee flows in International Security, Cambridge, Harved univ, Vol. 21, No. 1, 1996, P.98.

Masadir allughat alearabia

1. 'iibrahim 'ahmad nasr aldiyn , alealaqat alduwaliat al'iifriqiat , alqahrt , maktabat madbuliun , 2011
2. 'iibrahim nasr aldiyn , alaindimaj alwataniu fi 'iifriqia – namudhaj nayjiriaan , alqahrt , markaz almustaqbal al'iifriqii , 1997.
3. 'iibrahim nasr aldiyn , alaindimaj alwataniu fi 'iifriqia walkhiar alsudanii , majalat almustaqbal alearabii , bayrut , markaz aldirasat alwahdat alearabiat , aleadad 63 , mayu 1984.
4. 'iibrahim nasr aldiyn , mushakiluh alaindimaj alwataniu fi 'uwghanda waineukasatuha ealaa al'awdae fi hawd alnayl , bahath muqadim lilnadwat alduwalia lihawd alnayl , jamieat alqahirat , maehad albihawth waldirasat al'iifriqiat , 'adhar 1993.
5. 'usamat hymd khalil , siasat alwilayat almutahidat al'amrikiat tujah janub 'iifriqia , risalat majstayr ghyr manshurat , almansurat , 2016.
6. jalal mahmud rafat , 'iibrahim 'ahmad nasr aldiyn , alqarn al'iifriqii , almutaghayirat alddakhiliat walsiraeat alduwaliat , alqahrt , dar alnahdat alearabiat , 1985.
7. jalal mahmud raift , 'ahdath shabbaan , dirasat tahliliat li'abeadiha alddakhiliat walkharijia , majalat misr almueasirat , alqahrt , aljameiat almisriat lilaiqtisad alsiyasii waltashrieii , aleadad 383 kanun alththani 1981.
8. shawqi alkhashab , alharb al'ahliat fi tashad , alsiyasiat alduwaliat , alqahrt , muasasat al'ahram , aleadad 20 , nisan 1970.
9. eayidat aleizb musaa , ghinia bisaw wajuzur alraas al'akhdar , alqahrt , aljameiat al'iifriqiat , 1978.
10. eabdalmlk eawdatan , alsiyasat almisriat wamasharie hawd alnayl , alqahrt , muasasat al'ahram , kitab al'ahram alaiqtisadiu , aleadad 135 , nisan 1999.

11. ebdalmlik eawdatan , sanawat alhasm fi 'iifriqia , 1960 - 1969 , alqahrt , maktabat alainkilu almisriat , 1969.

masadir allughat al'iinklizia

1. Chertien, Jean-Pierre, Burundi, the obsession with genocide in Current History, Philadelphia Current History inc, May 1996.
2. Colville Rupert, unsafe and unsecure, in Refugees, UNHCR, No. 96, 11, 1994.
3. Dixon-Fyle, Kanyhama, Prevention as the best solution in Refugees, UNHCR, No, 96, 11, 1994.
4. Emerson, Rupert: Africa and United States Policy, New Jersey: Prentice-Hall Inc., Englewood cliffs, 1967.
5. Hofmann, Rainer, Refugee Law in Africa in Law and State, Vol. 39, 1989.
6. Kwakwa, Edward, the Refugee phenomenon in Afrdica, in African Topics, London, Africa Periscope Communication, Jan,1996.
7. Lockwood, Edger: National Security Study Memorandum 39 and the Future of United States Policy toward Southern Africa, Vol. 4, No. 3, 1974.
8. McRae, Jam: A Strategy of Power and Water Transfers in South Africa, Africa Insight, Vol. 12, No.1, 1991.
9. Ndarubagiye, Leonce, Burundi, the origins of the hutu-tutsi conflict, Nairobi, 1996.
10. Osaghane, eghosa E, Ethnicity, Class And Struggle For State Power in Liberia, Dakar, Codesria, Monograph Series 1996.
11. Peterson, Dev, Liberia, Crying For democracy, in Journal of Democracy, Vol.4, No,2, April 1996.
12. Schraeder, Peter J.: United States Foreign Policy toward Africa: Incrementalism Crisis and Change, Cambridge, 1994.
13. Tuedten, Inge, Angola, Struggle for Peace And Reconstruction, Boulder, Westview press, 1997.
14. Walton R. Johnson, “AME Church and Ethiopianism in South Africa”, Journal of Southern African Affairs, Vol. 3, Iss. 2, April, 1978.
15. Weiner, Maron, Bad Neighbors, Bad Neighborhoods, An inqury Into the causes of Refugee flows in International Security, Cambridge, Harved univ, Vol. 21, No. 1, 1996.
16. Woodward, peter, A new Map of Africa? Reflections on the Horn, In Africa insight, Vol. 23, No.1, 1993.